قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (59) لسنة 2007 بشأن تشكيل لجنة التطوير الشامل لقطاع التعليم في إمارة أبو ظبي

نحن محمد بن زايد آل نهيان - ولي العهد رئيس المجلس التنفيذي,

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبو ظبي وتعديلاته، وعلى القانون رقم (24) لسنة 2005 بإنشاء مجلس أبوظبي للتعليم، وبناءً على ما عرض على المجلس التنفيذي، وموافقة المجلس عليه، أصدرنا القرار الآتي:

المادة الأولى:

تشكل لجنة التطوير الشامل لقطاع التعليم في إمارة أبو ظبي، برئاسة د. مغير خميس الخييلي، وعضوية كل من السادة:

1 - د. عبد الله صلاح المغربي.	4 - محمد سالم الظاهري.
2 - محمد مبارك المزروعي.	5 - خلفان بالرصاص المنصوري.
3 - مبارك سعيد الشامسي.	6 - سالم عبد العزيز الكثيري.

المادة الثانية:

تختص اللجنة بالآتي:

تولي زمام قيادة تطوير قطاع التعليم في الإمارة، وتخطيط وإدارة نقل مسؤوليات التعليم من الجهات الاتحادية إلى الجهات المحلية المزمع إنشائها، من خلال الالتزام بالسياسة والاتجاه الاستراتيجي في القطاع التعليمي والنموذج التشغيلي وحوكمة هذا القطاع.

- مراجعة واعتماد الخطط الإستراتيجية الخاصة بقطاع التعليم.
- اعتماد سياسة شاملة لقطاع التعليم في الإمارة ومتابعتها.
- اعتماد النموذج التشغيلي لقطاع التعليم في الإمارة وتوزيع الصلاحيات من خلاله.
- للجنة الاستعانة بمن تراه مناسبًا من الخبراء والاستشاريين لمساعدتها على تحقيق أهدافها، ولها طلب المبالغ اللازمة لتلك الغاية.
- تقدير الاتجاه الأمثل في إدارة المدارس الحكومية، واعتماد هذه النماذج كمدارس الشراكة والمدارس النموذجية.
- قيادة عملية تنفيذ حوكمة قطاع التعليم من خلال إعداد مذكرة تفاهم شاملة بين الأطراف المحلية والاتحادية ذات العلاقة بالتعليم.
- اتخاذ كافة الخطوات اللازمة نحو إصدار قانون بتأسيس دائرة للتعليم و اقتراح هيكلها التنظيمي.

المادة الثالثة:

على اللجنة الانتهاء من عملها خلال موعد أقصاه آخر يناير 2008.

المادة الرابعة:

يصبح دور اللجنة استشاريًا بعد إنشاء دائرة التعليم، ولرئيس تلك الدائرة الاستعانة باللجنة للمدة التي يراها مناسبة.

المادة الخامسة:

يُنفذ هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان

ولي العهد

رئيس المجلس التنفيذي

صدر عنا في أبوظبي،

بتاريخ: 3 أكتوبر 2007م،

الموافق: 21 رمضان 1428هـ.